

## المحتويات

الصفحة

173	الفصل العاشر : تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في الدول العربية
173	نظرة عامة
174	تحويلات العاملين في الخارج وأهميتها في الاقتصاد الدولي
179	تحويلات العاملين في الخارج وأهميتها في اقتصادات الدول العربية
182	الملامح الرئيسية لتحويلات العاملين من الدول العربية المرسله
184	أهمية تحويلات العاملين البينية العربية في التعاون الاقتصادي العربي
186	انعكاسات تدفقات تحويلات العاملين في الخارج على الاقتصادات العربية
188	التحديات التي تواجه اقتصادات الدول المستقبلية والمرسله لتحويلات العاملين
190	دور السياسات الاقتصادية
191	الخلاصة
193	ملاحق الفصل العاشر : (1/10)-(5/10)

# تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في الدول العربية

### نظرة عامة

تشكل تحويلات العاملين في الخارج إحدى أهم التدفقات المالية الخارجية إلى الدول العربية، حيث تفوق قيمتها كثيراً قيمة كل من تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية. وتتميز تحويلات العاملين في الخارج بالنسبة للدول العربية بعدد من الخصائص، من أبرزها، أن المنطقة العربية تشمل دولاً مستقبلية لتحويلات العاملين ودولاً مرسلة للتحويلات، كما أن بعضها الآخر يقوم باستقبال وإرسال تحويلات العاملين في الوقت نفسه، غير أنه من حيث العدد، تعتبر غالبية الدول العربية مستقبلية صافية لتحويلات العاملين. أما من حيث قيمة تحويلات العاملين، فتعتبر الدول العربية كمجموعة مصدرة صافية لتحويلات العاملين في الخارج، شأنها في ذلك شأن الدول المتقدمة، وهما المجموعتان الوحيدتان اللتان تعتبران مرسلة صافية لتحويلات العاملين من بين المجموعات الدولية الأخرى.

وفي جانب أهمية تدفقات تحويلات العاملين من الدول العربية المرسلة للتحويلات إلى الدول العربية المستقبلية لها، فقد تجاوزت قيمة تلك التحويلات البنينة تدفقات كل من المساعدات الإنمائية العربية الميسرة والعمليات التمويلية للمؤسسات المالية العربية الواردة إلى الدول العربية، مما يشير إلى أن العمالة العربية قد ساهمت وتساهم بشكل ملموس في التنمية الاقتصادية للدول العربية المستقبلية لتحويلات العاملين من خلال توفير التمويل للاستهلاك العائلي والاستثمار الخاص وتحسين مستوى الدخل وخلق فرص العمل، كما أنها ساهمت كذلك في الدول المرسلة للتحويلات من خلال استفادتها من القيمة المضافة التي تضيفها العمالة العربية للنتائج المحلي الإجمالي، إضافة إلى مساهمتها في تنشيط الاستهلاك والاستثمار المحلي فيها.

ويمكن للسياسات الاقتصادية أن تلعب دوراً هاماً في تنمية تدفقات تحويلات العاملين وتعظيم فوائدها على اقتصادات الدول المستقبلية للتحويلات من جهة، وتعزيز كفاءة تدفقات تحويلات العاملين بالنسبة للدول المرسلة من جهة أخرى. فبالنسبة للدول المستقبلية لتحويلات العاملين، فإن منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات، وإصلاح وتطوير الخدمات المصرفية وزيادة فرص الاستثمار تؤدي إلى زيادة التحويلات وتقليص استخدام القنوات غير المنظمة (غير الرسمية) لعمليات التحويلات. وبالنسبة للدول المرسلة للتحويلات، فإن تشجيع المنافسة في سوق التحويلات بما يؤدي إلى خفض التكاليف وتحسين مستويات الخدمات المالية سيساهم في تعزيز نشاط القطاع المصرفي فيها. كما أن إفساح المجال أمام العمالة الوافدة للاستثمار في أسواق الأوراق المالية وأسواق العقارات سيساعد على تخفيض حجم تحويلات العاملين المرسلة إلى الخارج ويدعم التنمية الاقتصادية للدول المرسلة للتحويلات.

## تحويلات العاملين في الخارج وأهميتها في الاقتصاد الدولي

تزايد الاهتمام في الأعوام القليلة الماضية بالتدفقات المالية المرتبطة بتحويلات العاملين في الخارج كإحدى أهم مصادر التمويل الخارجية في الدول النامية. وعلى الرغم من غياب اتفاق عام حول كيفية تقدير تحويلات العمالة بالخارج إلى الدول النامية، تشير التقديرات<sup>(1)</sup> إلى أن إجمالي تحويلات العاملين في الخارج إلى الدول النامية بلغت حوالي 188.2 مليار دولار عام 2005 مقابل 96.5 مليار دولار في عام 2001، وبذلك، تكون تحويلات العاملين إلى الدول النامية قد قفزت بنسبة 95 في المائة بين عامي 2001-2005، الإطار رقم (1).

وتعزى هذه الزيادة الملحوظة في تحويلات العاملين في الخارج خلال الأعوام الماضية لعدد من العوامل أبرزها، تزايد عدد العمالة المهاجرة حول العالم، وبوجه خاص، فيما بين الدول النامية<sup>(2)</sup> وما ترتب عنه من زيادة في دخولهم، وانخفاض كلفة خدمات التحويلات في ضوء التحسن في البنية التحتية للصناعة المصرفية المساندة للتحويلات وانتشار شبكتها عبر العالم. وهناك أيضاً التحسن النسبي في جمع البيانات المرتبطة بهذه التحويلات في ضوء تزايد الوعي بأهميتها في دفع ومساندة التنمية في الدول النامية، بالإضافة إلى تزايد الاهتمامات الدولية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001.

والجدير بالذكر أن الحجم الحقيقي لتحويلات العاملين بالخارج يتجاوز الأرقام المعلنة بصورة كبيرة، في ضوء احتساب التحويلات التي تتم عبر القنوات غير المنظمة (غير الرسمية)، الأمر الذي يجعل تأثيراتها بالغة الأهمية في الاقتصاد الكلي للدول المستقبلية لهذه التحويلات، وذلك من خلال توفير دخل متواصل من النقد الأجنبي وتوفير موارد لتمويل الاستيراد وتحفيز الطلب الكلي في الاقتصاد، وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي.

وفي جانب تحويلات العاملين المرسلين من الدول المضيفة للعمالة الأجنبية، تشكل الدول المتقدمة أهم مصدر لتحويلات العاملين بالخارج، غير أن تحويلات العاملين من الدول النامية متوسطة ومرتفعة الدخل إلى الدول النامية الأخرى تزايدت بصورة ملحوظة خلال الأعوام الماضية. ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى تزايد أعداد العمالة المهاجرة فيما بين الدول النامية نتيجة لتسارع النمو الاقتصادي الذي تشهده الدول النامية المستضيفة للعمالة الأجنبية، مثل دول الخليج العربية وماليزيا وكوريا وطاجكستان وأرمينيا.

(1) تقرير البنك الدولي : "الأفاق الاقتصادية العالمية 2006"، (Global Economic Prospects).

(2) South-South.

## الإطار رقم (1)

### تحويلات العاملين في الخارج في الإحصاءات الدولية لميزان المدفوعات والمسائل المطروحة حولها

المدفوعات في الطبعة الخامسة. ويتبين مما سبق، أن فهم أهمية تحويلات العاملين في الاقتصاد العالمي، بوجه عام، والاقتصادات العربية، بوجه خاص، يتطلب الأخذ في الحسبان تدفقات جميع التحويلات المتعلقة بالعاملين في الخارج ضمن بنودها الثلاثة المذكورة آنفاً.

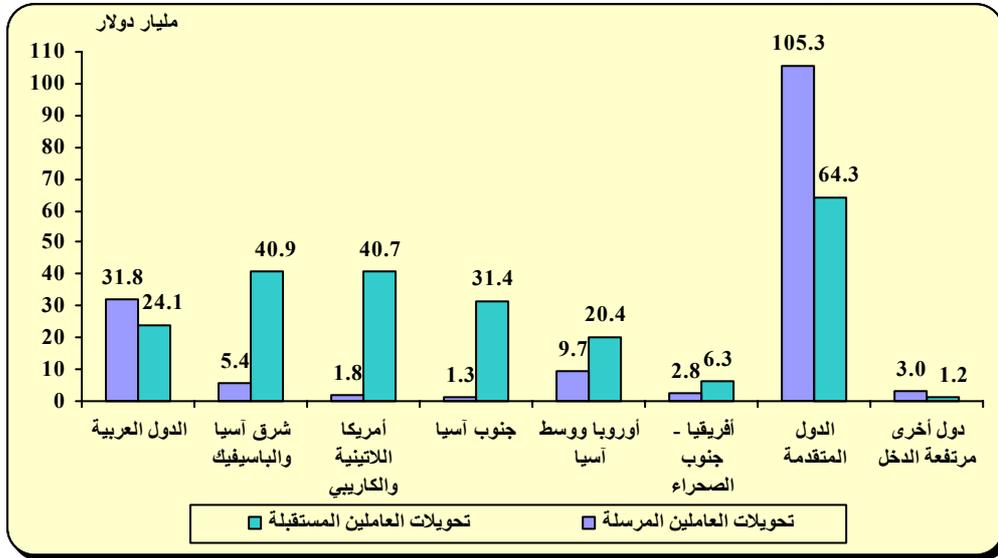
وفي جانب آخر، لا تنتشر العديد من الدول بيانات عن تحويلات العاملين، حيث يلاحظ من إحصاءات ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي أن حوالي 87 دولة لا تقوم بنشر بياناتها عن تحويلات العاملين في الخارج، وذلك بالرغم من أنها تعرف بأنها دول لديها عمالة في الخارج أو تستقبل عمالة أجنبية على أراضيها. ومن جانب الدول العربية، لا تنتشر بيانات رسمية عن تحويلات العاملين في الخارج لكل من الجزائر وموريتانيا والعراق. وخلال الأعوام القليلة الماضية، قام البنك الدولي بإعداد تقديرات للدول التي لا تتوفر فيها بيانات رسمية عن تحويلات وتعويضات العاملين في الخارج، ومن بينها عدد من الدول العربية، كما قام البنك بنشر سلسلة بيانات حول تحويلات العاملين بشكل مفصل وحسب مختلف الأقاليم والتجمعات الدولية، وذلك منذ بداية التسعينات، (أنظر تقرير البنك الدولي، الآفاق الاقتصادية العالمية 2006).

تعرف تحويلات العاملين وفق دليل ميزان المدفوعات (الطبعة الخامسة) لصندوق النقد الدولي على أساس أنها تحويلات جارية خاصة تضم السلع والأصول المالية من مهاجرين و/ أو عاملين مقيمين خارج الدولة لفترة سنة أو أكثر إلى أشخاص (عادة أفراد أسرهم) في دولهم الأصل. وأما العاملين بالخارج لفترة تقل عن سنة (أي غير مقيمين في دول المهجر)، فإن تحويلاتهم تمثل دخلاً تم الحصول عليه من العمل لصالح جهة غير مقيمة (في دولهم الأصل)، وبذلك فإنها تدخل ضمن تعويضات العاملين تحت بند الدخل في ميزان المدفوعات. ويقوم صندوق النقد الدولي بنشر البيانات الدولية عن كل من تحويلات العاملين وتعويضات العاملين ضمن الإحصاءات الدولية لميزان المدفوعات. وعلى الرغم من وضوح تعريف التحويلات وفق دليل ميزان المدفوعات، فإن البيانات الدولية للتحويلات أظهرت اختلافات في تسجيلها، حيث تقوم بعض الدول بتصنيف تحويلات العاملين بالخارج على أساس الجنسية وليس على أساس مدة الإقامة بالخارج. كما تقوم بعض الدول الأخرى بتصنيف تحويلات العاملين بين تحويلات وتعويضات على أساس عشوائي، أي حسب الاختيارات التي تلائمها ومدى توفر البيانات لديها والنظام الضريبي المطبق فيها، إلى غير ذلك.

ومما يزيد من حدة الاختلافات في تسجيل إحصاءات تحويلات العاملين وجود بند ثالث لتحويلات المهاجرين في ميزان المدفوعات، ويضم صافي الأصول التي يقوم العمال المهاجرين بتحويلها عند انتهاء إقامتهم بدولة المهجر، ولفترة سنة أو أطول، وتسجل هذه التحويلات ضمن تحويلات رأس المال، وذلك وفق دليل ميزان

وتقدر تحويلات العاملين المرسله<sup>(3)</sup> من دول مجلس التعاون الخليجي المتقدمة والدول النامية مجتمعة بحوالي 161.2 مليار دولار عام 2004، منها حوالي 105.3 مليار دولار مرسله من الدول المتقدمة، ونحو 31.8 مليار دولار مرسله من الدول العربية، والتي هي في أغلبها تحويلات مرسله من دول مجلس التعاون الخليجي (حوالي 25.7 مليار دولار). ويولي الدول العربية مجموعة دول أوروبا ووسط آسيا التي أرسلت تحويلات العاملين قدرت بحوالي 9.7 مليار دولار عام 2004. وتشكل تحويلات العاملين المرسله من بقية الأقاليم مبالغ تتراوح بين 3 مليار دولار بالنسبة للدول الأخرى مرتفعة الدخل<sup>(4)</sup>، ونحو 1.3 مليار دولار بالنسبة لمجموعة دول جنوب آسيا، الشكل (1).

الشكل (1) : تحويلات العاملين إلى الدول المستقبلية ومن الدول المرسله  
موزعة حسب الأقاليم عام 2004



المصدر : البنك الدولي، قاعدة بيانات تقرير "Global Economic Prospects 2006". بيانات الدول العربية لتحويلات العاملين من الملحقين (1/10) و(4/10).

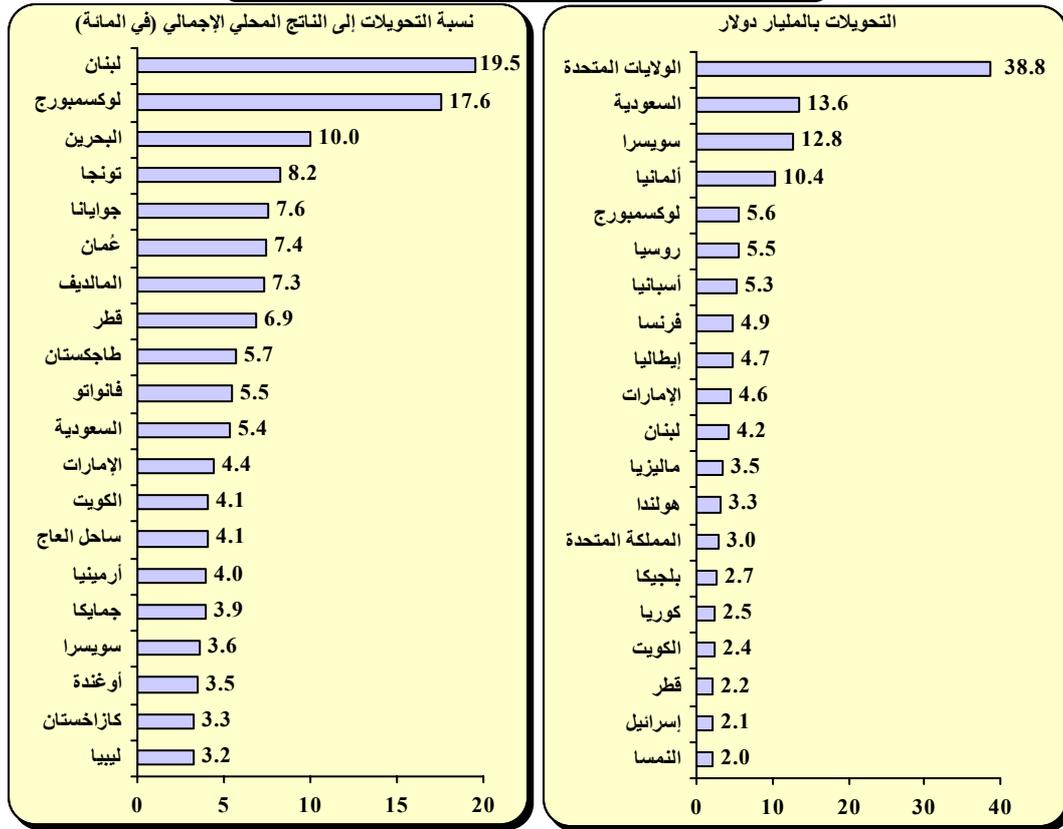
وضمن ترتيب أول عشرين دولة في العالم مرسله لتحويلات العاملين خلال عام 2004، تنصدر الولايات المتحدة هذه الدول بحوالي 39 مليار دولار تليها السعودية في المرتبة الثانية بنحو 14 مليار دولار، فسويسرا وألمانيا بحوالي 13 مليار و10 مليار دولار على التوالي. هذا وتتضمن أيضاً قائمة أكبر الدول المرسله لتحويلات العاملين أربع دول عربية أخرى، هي الإمارات، لبنان، الكويت وقطر، والتي أرسلت مجتمعة تحويلات للعاملين بما يزيد عن 13 مليار دولار في

(3) يقدر تقرير البنك الدولي إجمالي التحويلات المرسله من دول العالم بحوالي 149.4 مليار دولار عام 2004، وقد تم إضافة بيانات الدول العربية الأخرى المرسله للتحويلات والتي لا تشملها تقديرات البنك الدولي.

(4) يصنف تقرير البنك الدولي الدول مرتفعة الدخل إلى دول متقدمة ودول أخرى مرتفعة الدخل، وهي : أروبة، جزر البهاما، قبرص، هونج كونج، إسرائيل، مالطا، جزر الأنتيل وسلوفينيا، وقد تم استبعاد الدول العربية مرتفعة الدخل من هذه المجموعة وإضافتها لمجموعة الدول العربية.

العام نفسه. أما بالنسبة لتحويلات العاملين منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فيشير الترتيب أن تحويلات العاملين المرسلة تشكل أهمية أكبر في اقتصادات الدول النامية متوسطة ومرتفعة الدخل، ومنها عدد من الدول العربية، مثل لبنان وقطر والبحرين وعمان والسعودية والإمارات والكويت وليبيا، حيث تتراوح فيها نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي بين 19.5 في المائة في لبنان و3.2 في المائة في ليبيا، الشكل (2).

الشكل (2) : ترتيب أول عشرين دولة في العالم مرسلة لتحويلات العاملين عام 2004



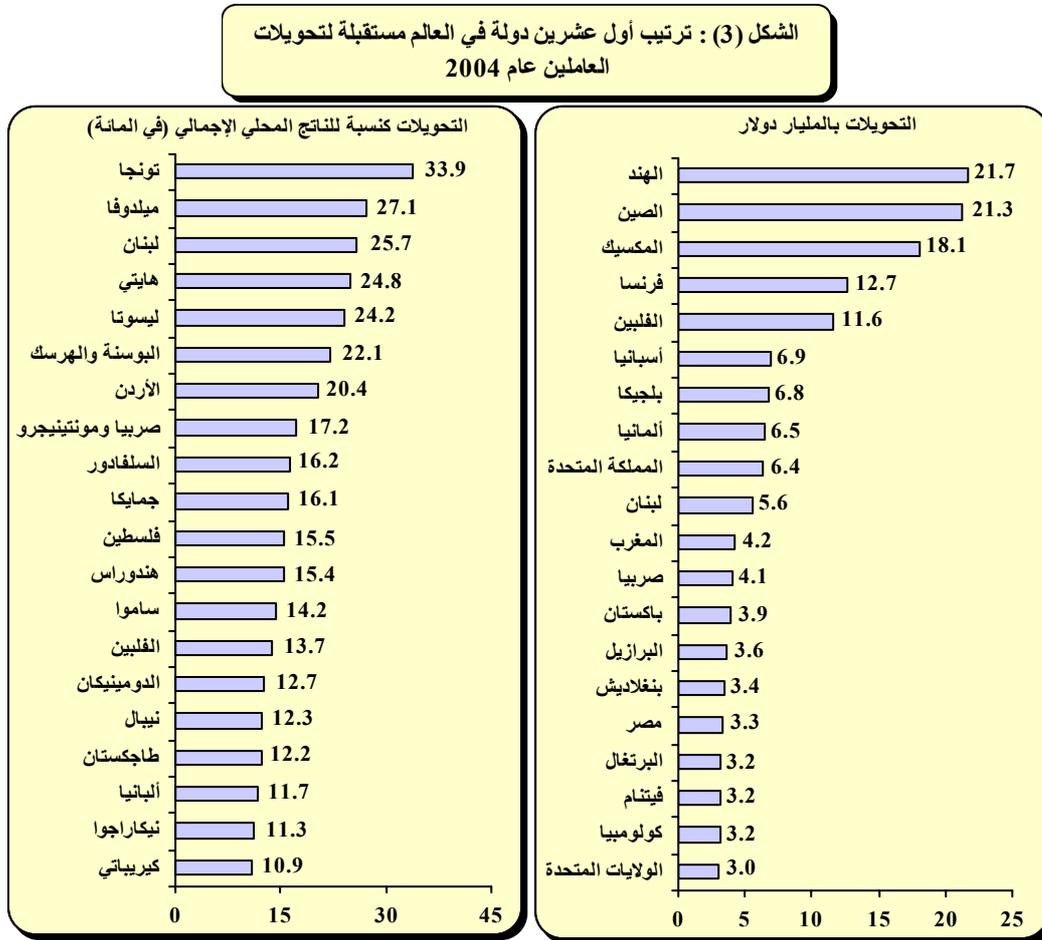
المصدر : البنك الدولي، قاعدة بيانات تقرير، "الأفاق الاقتصادية العالمية"، (Global Economic Prospects 2006)، والملحقان (4/10) و(5/10).

وفي جانب تحويلات العاملين إلى الدول المستقبلية<sup>(5)</sup> لهذه التحويلات، يقدر إجمالي تحويلات العاملين إلى الدول النامية والدول المتقدمة مجتمعة بحوالي 229 مليار دولار عام 2004، منها نحو 164 مليار دولار تحويلات العاملين إلى الدول النامية. ويشير توزيع تحويلات العاملين إلى الدول النامية حسب الأقاليم إلى أنها توجهت بصورة أكبر لدول شرق آسيا والباسفيك التي تضم الصين، ثم تليها دول أمريكا اللاتينية والكاريبي التي من ضمنها المكسيك، التي شهدت هي

(5) يقدر تقرير البنك الدولي إجمالي تحويلات العاملين إلى الدول النامية والدول المتقدمة بحوالي 225.8 مليار دولار عام 2004، وقد تم إضافة الدول العربية الأخرى المستقبلية لتحويلات العاملين والتي لا تشملها تقديرات البنك الدولي. ويلاحظ أيضاً أن بيانات التحويلات المستقبلية لا تساوي التحويلات المرسلة، ويعزى ذلك في جزء منه إلى الاختلافات في مصادر تجميع البيانات المتعلقة بكل التدفقات.

الأخرى زيادة ضخمة في تحويلات العاملين بالخارج. وتشكل تحويلات العاملين إلى هاتين المجموعتين حوالي نصف إجمالي التحويلات إلى الدول النامية. وتأتي دول جنوب آسيا في المرتبة الثالثة، التي تضم الهند والتي شهدت كذلك زيادة ضخمة في تحويلات العاملين بالخارج إليها بعد أن عمدت السلطات الهندية إلى تبني عدد من الحوافز<sup>(6)</sup> لتشجيع تدفق تحويلات العاملين في الخارج واستثمارها في الهند. وتأتي مجموعة الدول العربية المستقبلية لتحويلات العاملين في الخارج في المرتبة الرابعة، حيث تشكل نسبة 15 في المائة من إجمالي تحويلات العاملين إلى الدول النامية. وتلي مجموعة الدول العربية مجموعتي دول أوروبا ووسط آسيا، وأفريقيا – جنوب الصحراء.

ويظهر ترتيب أول عشرين دولة في العالم مستقبلية لتحويلات العاملين في الخارج أن الهند والصين والمكسيك والفلبين استأثرت بقرابة نصف إجمالي تحويلات العاملين إلى الدول النامية في عام 2004. كما يتضمن الترتيب دولاً متقدمة مثل فرنسا، إسبانيا، بلجيكا، ألمانيا والمملكة المتحدة، الشكل (3).



المصدر : البنك الدولي، قاعدة بيانات تقرير، "الأفاق الاقتصادية العالمية"، (Global Economic Prospects 2006)، والملحقان (1/10) و(2/10).

(6) شملت هذه الحوافز تحرير القيود على نظام الصرف وحركة رأس المال وتقليص فارق الأسعار بين سعر الصرف في السوق الرسمية والسوق الموازية، بالإضافة إلى السماح للعاملين بالخارج بفتح حسابات مصرفية وتشجيع الإيداع فيها من خلال تحرير أسعار الفائدة.

ويشمل الترتيب أيضاً ثلاث دول عربية مستقبلية للتحويلات، هي لبنان والمغرب ومصر، والتي يشكل مجموعها نسبة 8 في المائة من إجمالي تحويلات العاملين إلى الدول النامية. وعند ترتيب أول عشرين دولة في العالم مستقبلية لتحويلات العاملين منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فإن الصورة تتغير، حيث يتبين أن الدول التي يتضمنها هذا الترتيب هي جميعها من الدول النامية، وتشكل تحويلات العاملين إليها نسبة تفوق 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومن بين هذه الدول ثلاث دول عربية هي لبنان، الأردن وفلسطين.

وبمقارنة أهمية تحويلات العاملين في الخارج بالتدفقات الرأسمالية الأخرى إلى الدول النامية، فإن تحويلات العاملين قد تجاوزت التدفقات الرأسمالية الخاصة والمساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدول النامية، باستثناء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، والتي بلغ صافيها حوالي 275 مليار دولار في عام 2004.

## تحويلات العاملين في الخارج وأهميتها في اقتصادات الدول العربية

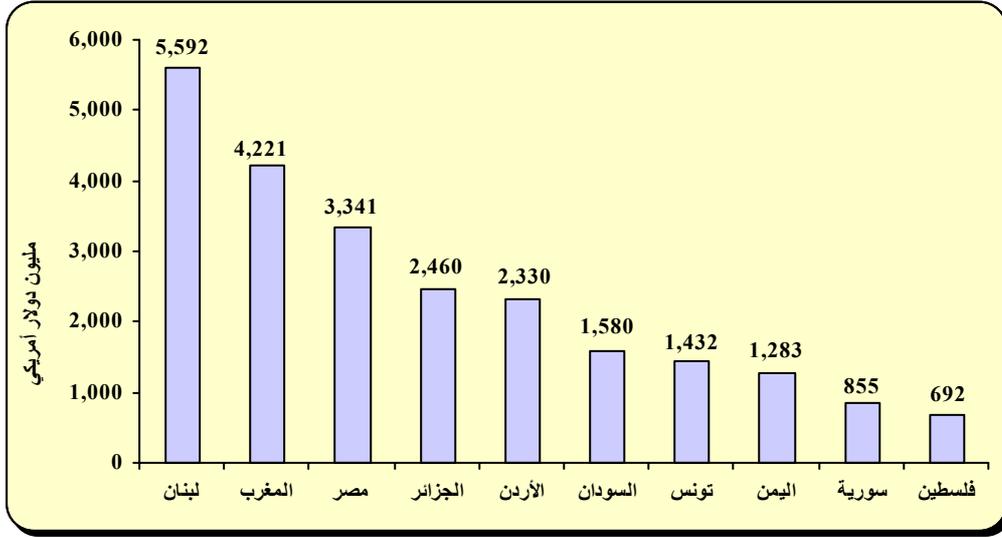
تضم الدول العربية دولاً مستقبلية لتحويلات العاملين بالخارج ودولاً مرسله لها، كما أن عدداً منها يقوم باستقبال وإرسال تحويلات العاملين في الوقت ذاته، غير أن غالبية الدول العربية تعتبر مستقبلية صافية لتحويلات العاملين. وتكتسب تحويلات العاملين في الخارج أهمية خاصة في اقتصادات الدول العربية المرسله والمستقبله على حد سواء. فبالنسبة للدول المرسله، وغالبيتها دول مصدرة للنفط، تشكل تحويلات العاملين إلى الخارج مبالغ ضخمة نظراً للحجم الكبير للعمالة الوافدة إليها. أما بالنسبة للدول العربية المستقبلية لتحويلات العاملين بالخارج، فتعتبر هذه التحويلات أحد أهم مصادر التدفقات النقدية الواردة إليها، ولذلك فهي ذات تأثير هام على أداء الاقتصاد الكلي فيها.

## الملاح الرئيسية لتحويلات العاملين إلى الدول العربية المستقبلية

بلغت تحويلات العاملين<sup>(7)</sup> إلى الدول العربية المستقبلية للتحويلات حوالي 24.1 مليار دولار عام 2004، وذلك مقارنة بمقدار 15.7 مليار دولار في عام 2001، أي بزيادة نسبتها 53 في المائة. وعلى مستوى الدول فرادى، فقد بلغ عدد الدول العربية التي تحصل على تحويلات العاملين في الخارج بمقدار يزيد عن مليار دولار سنوياً في عام 2004 ثمان دول، تأتي لبنان في مقدمتها بنحو 5.6 مليار دولار، تليه المغرب بنحو 4.2 مليار دولار، ثم مصر بمقدار 3.3 مليار دولار، فالجزائر والأردن بنحو 2.5 و 2.3 مليار دولار، على التوالي. ويأتي السودان في المرتبة السادسة بمقدار 1.6 مليار دولار، تليه تونس في المرتبة السابعة بمقدار 1.4 مليار دولار، واليمن في المرتبة الثامنة بنحو 1.3 مليار دولار، الملحق (1/10) والشكل (4-أ).

(7) أرقام تحويلات العاملين إلى الدول العربية المستقبلية مبنية على تقديرات لجميع الدول المستقبلية بالاستناد إلى عدد من المصادر الوطنية والدولية.

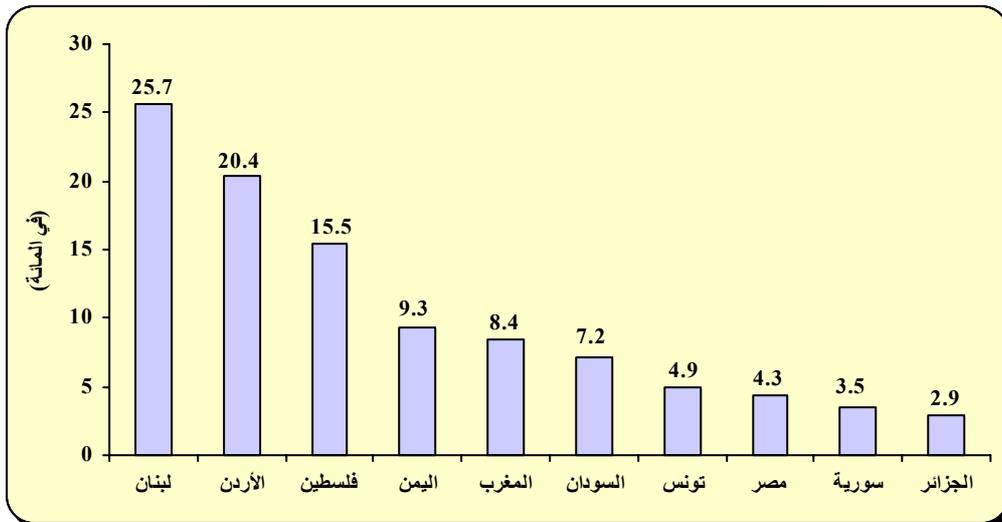
الشكل (4-أ) : تحويلات العاملين في الدول العربية  
المستقبلية عام 2004



المصدر : الملحق (1/10).

وبمقارنة أهمية تحويلات العاملين إلى الدول العربية المستقبلية كنسبة للناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، بلغ متوسط هذه النسبة لمجموع الدول العربية المستقبلية نحو 6 في المائة في عام 2004، كما بلغ عدد الدول المستقبلية والتي تشكل تحويلات العاملين إليها أهمية نسبية تزيد عن ذلك المتوسط في ست دول، يأتي لبنان في مقدمة هذه الدول حيث تشكل تحويلات العاملين نسبة 25.7 في المائة من ناتجه المحلي الإجمالي في عام 2004، ثم الأردن وفلسطين بنسبة 20.4 و15.5 في المائة، على التوالي، ويليهما اليمن بنحو 9.3 في المائة، فالمغرب والسودان بنسبة 8.4 في المائة و7.2 في المائة من ناتجهما المحلي الإجمالي في ذلك العام على التوالي، الملحق (2/10) والشكل (4-ب).

الشكل (4-ب) : نسبة تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول  
العربية المستقبلية عام 2004

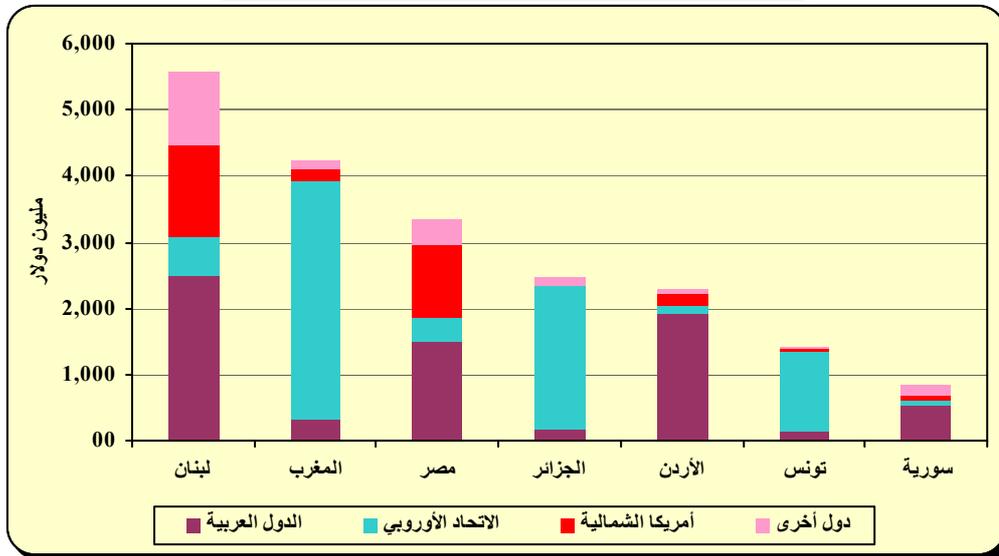


المصدر : الملحق (2/10).

وفيما يخص التوزيع الجغرافي لمصادر تحويلات العاملين إلى الدول المستقبلية، تفيد البيانات المجمعة أن غالبية تحويلات العاملين إلى تونس والجزائر والمغرب تأتي من الاتحاد الأوروبي، وخاصة فرنسا وأسبانيا، وبنسبة تزيد عن 85 في المائة من إجمالي تحويلات العاملين المستقبلية في هذه الدول. وقد بلغت القيمة المطلقة لتحويلات العاملين من الاتحاد الأوروبي إلى دول المغرب العربي حوالي 7 مليار دولار في عام 2004. ويلاحظ في هذا الصدد، أن تحويلات العاملين إلى هذه الدول من الدول العربية الأخرى، وأهمها دول الخليج العربية وليبيا، تشكل ثاني أكبر مصدر للتحويلات بنسبة تتراوح بين 8 في المائة و10 في المائة من إجمالي تحويلات العاملين إلى تونس والجزائر والمغرب، الملحق (3/10).

أما في الأردن ولبنان وسورية ومصر، فيلاحظ أن المصدر الرئيسي لتحويلات العاملين المرسل إليها هو دول الخليج العربية، وتتراوح حصتها في إجمالي تحويلات العاملين التي استقبلتها في عام 2004 بين حوالي 45 في المائة في مصر ولبنان و85 في المائة في الأردن. وقد بلغت تحويلات العاملين إلى الدول الأربع مجتمعة والتي مصدرها دول الخليج العربية حوالي 6.5 مليار دولار في عام 2004. أما تحويلات العاملين الآتية من الاتحاد الأوروبي إلى هذه الدول، فقد شكلت نسبة تبلغ 5 في المائة من إجمالي تحويلات العاملين إلى الأردن و10 في المائة من إجمالي تحويلات العاملين إلى لبنان، و11 في المائة بالنسبة لمصر، الشكل (5).

الشكل (5) : مصادر تحويلات العاملين إلى الدول العربية المستقبلية  
عام 2004



المصدر : الملحق (3/10).

وفيما يتعلق بمقارنة أهمية تحويلات العاملين للدول المستقبلية بالتدفقات المالية الرئيسية الأخرى، وهي الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الإنمائية الرسمية، يلاحظ أن تحويلات العاملين تتزايد أهميتها بشكل ملحوظ كمصدر

للتدفقات المالية. ففي الوقت الذي كانت فيه نسبة تحويلات العاملين إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تعادل نحو 250 في المائة في الدول العربية المستقبلية للتحويلات، مقارنة بنحو 54 في المائة في الدول النامية المستقبلية للتحويلات في عام 2001، فقد أصبحت تعادل نحو 265 في المائة بالنسبة للدول العربية مقارنة بنحو 96 في المائة بالنسبة للدول النامية في عام 2004. وبمقارنة نسبة تدفقات تحويلات العاملين إلى المساعدات الإنمائية الرسمية من جميع المصادر، يلاحظ أنها ارتفعت من نحو 235 في المائة في الدول العربية المستقبلية للتحويلات ونحو 98 في المائة في الدول النامية في عام 1995 إلى نحو 383 في المائة في الدول العربية ونحو 210 في المائة في الدول النامية في عام 2004.

وبمقارنة تحويلات العاملين بالاستثمار المحلي، فقد ازدادت أهميتها أيضاً حيث ارتفعت نسبتها إلى إجمالي الاستثمار المحلي في الدول العربية المستقبلية للتحويلات من نحو 23 في المائة في عام 1995 إلى نحو 28 في المائة في عام 2004. ويلاحظ أن نسبة تحويلات العاملين إلى الاستثمار المحلي في الدول العربية في عام 2004 تفوق بدرجة كبيرة النسبة المسجلة للدول النامية والبالغة نحو 7.5 في المائة، الجدول رقم (1).

### الجدول رقم (1) الأهمية النسبية لتحويلات العاملين في الدول العربية المستقبلية للتحويلات (نسب مئوية)

نسبة تحويلات العاملين إلى الاستثمار المحلي		نسبة تحويلات العاملين إلى المساعدات الإنمائية الرسمية		نسبة تحويلات العاملين إلى الاستثمار الأجنبي المباشر		
2004	1995	2004	1995	2004	2001	
27.9	22.6	383.2	234.7	265.3	250.2	الدول العربية المستقبلية لتحويلات العاملين
7.5	غ.م.	210.3	98.3	96.4	54.2	الدول النامية المستقبلية لتحويلات العاملين

غ.م. : بيانات غير متوفرة.

المصدر : الملحق (1/10)، وملاحق التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة.

### الملاح الرئيسية لتحويلات العاملين من الدول العربية المرسله

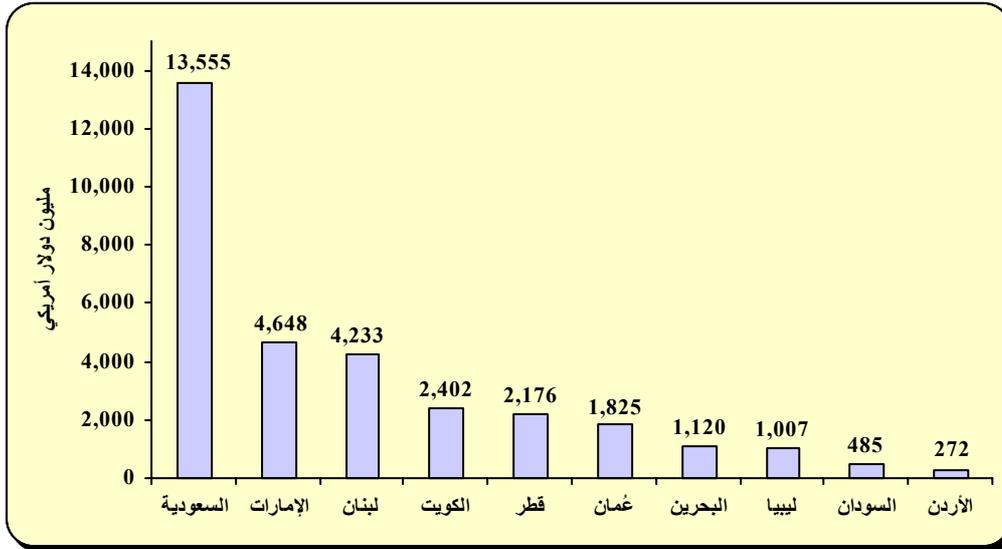
بلغت تحويلات العاملين<sup>(8)</sup> من الدول العربية المرسله للتحويلات حوالي 31.8 مليار دولار عام 2004، وذلك مقارنة بمقدار 29.2 مليار دولار عام 2001، أي بزيادة نسبتها 9 في المائة. وتشكل تحويلات العاملين المرسله من دول الخليج العربية نسبة تتجاوز 80 في المائة من إجمالي تحويلات العاملين من الدول العربية المرسله، وهي تعكس بذلك الحجم

(8) أرقام تحويلات العاملين من الدول المرسله للتحويلات مبنية على تقديرات لجميع الدول العربية المرسله للتحويلات بالاستناد إلى عدد من المصادر الوطنية والدولية.

الكبير للعمالة الوافدة إليها. وبالإضافة إلى ذلك، بلغت تحويلات العاملين المرسله من لبنان وليبيا حوالي 4.2 مليار دولار و1.0 مليار دولار، على التوالي في عام 2004. وتجدر الإشارة في هذا الصدد، أن تحويلات العاملين المرسله من لبنان قفزت بنسبة 61 في المائة وفي ليبيا بنسبة 50 في المائة في عام 2004 وذلك مقارنة بعام 2001.

وقد سجلت تحويلات العاملين المرسله من دول الخليج العربية نمواً متواضعاً بلغ نسبة 2.3 في المائة بين عامي 2001 و2004، ويعزى ذلك إلى أن السعودية التي ترسل القدر الأعلى من تحويلات العاملين من بين دول الخليج، قد شهدت تراجعاً في قيمة تحويلات العاملين المرسله منها إلى الخارج بنسبة 10.4 في المائة بين العامين المذكورين. كما شهدت تحويلات العاملين من البحرين تراجعاً بنسبة 13 في المائة خلال الفترة نفسها. وفي المقابل، ارتفعت تحويلات العاملين المرسله من قطر بنسبة 44.5 في المائة خلال الفترة نفسها، ومن الكويت بنسبة 34.6 في المائة، ومن عُمان بنسبة 19.1 في المائة، ومن الإمارات بنسبة 18.9 في المائة، الملحق (4/10) والشكل (6-أ).

الشكل (6-أ) : تحويلات العاملين من الدول العربية المرسله عام 2004

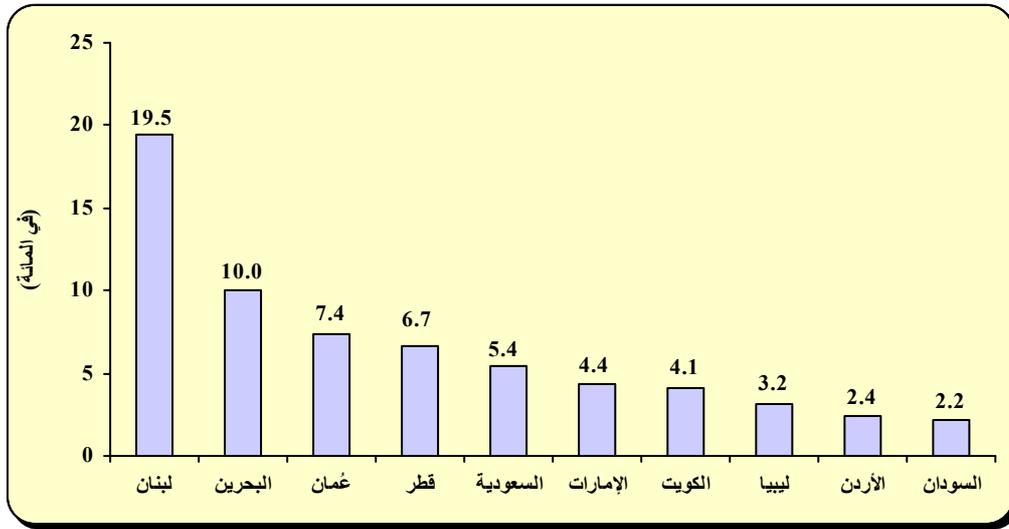


المصدر : الملحق (4/10).

وفيما يتعلق بالأهمية النسبية لتحويلات العاملين من الدول العربية المرسله، بلغ متوسط نسبة هذه التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول مجتمعة حوالي 5.4 في المائة عام 2004. وقد تراجعت هذه النسبة كثيراً عن الأعوام الماضية، وخاصة منذ منتصف التسعينات بعد الارتفاع الملحوظ في قيمة الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول. وتشكل تحويلات العاملين المرسله إلى الخارج من لبنان نسبة 19.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي أعلى نسبة بين الدول العربية المرسله لتحويلات العاملين، حيث سجلت ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بنسبتها في عام 2001 والتي بلغت

15.4 في المائة. وتأتي البحرين في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية لتحويلات العاملين المرسله إلى الخارج في الناتج المحلي الإجمالي، والتي بلغت نسبة 10 في المائة عام 2004 مسجلة بذلك انخفاضاً حاداً عما كانت عليه هذه النسبة (16.2 في المائة) في عام 2001. وبلغت تحويلات العاملين المرسله منسوبة إلى الناتج المحلي في عمان 7.4 في المائة، وفي قطر نحو 6.7 في المائة، وفي السعودية 5.4 في المائة، وفي الإمارات حوالي 4.4 في المائة، والكويت 4.1 في المائة، وليبيا 3.2 في المائة، وذلك وفق بيانات عام 2004، الملحق (5/10) والشكل (6-ب).

الشكل (6ب) : نسبة تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المرسله عام 2004



المصدر : الملحق (5/10).

### أهمية تحويلات العاملين البنينة العربية في التعاون الاقتصادي العربي

تشكل العملة العربية نسبة هامة من القوى العاملة في الدول العربية المرسله للتحويلات، وهي بوجه خاص دول الخليج العربية وليبيا. وتأتي غالبية العاملين الوافدين العرب من مصر واليمن وفلسطين والأردن. ويتم جزء من تحويلات العاملين العرب من خلال القنوات المصرفية، غير أن الجزء الآخر من التحويلات يتم عن طريق العاملين أو أقاربهم والذين يقومون بنقلها في صورة مبالغ نقدية وكذلك سلع استهلاكية عند سفرهم إلى دولهم الأصل.

ويصعب تقدير القيمة الحقيقية لتحويلات العاملين بين الدول العربية التي تعكس المبالغ النقدية التي تحول عبر القنوات غير المنظمة، بالإضافة إلى غياب إحصائيات رسمية في العديد من الدول العربية لتوزيع تحويلات العاملين حسب الدول المستقبلة للتحويلات. غير أنه وبغرض إلقاء الضوء على الاتجاهات العامة لتلك التحويلات، فقد تم احتساب تحويلات العاملين الواردة إلى الدول العربية من دول عربية أخرى، أي تحويلات العاملين البنينة العربية، وذلك

باستخدام البيانات المتوفرة من مصادر وطنية ومصادر دولية<sup>(9)</sup>. وتشير التقديرات المحتسبة إلى أن حوالي 85 في المائة من تحويلات العاملين الواردة إلى الأردن جاءت من الدول العربية في عام 2004، وكذلك 65 في المائة من تحويلات العاملين الواردة إلى سورية، و45 في المائة من تحويلات العاملين الواردة إلى كل من مصر ولبنان، و10 في المائة لتونس، و8 في المائة للمغرب، و7 في المائة للجزائر. وبالإضافة، فقد تم تقدير قيمة تحويلات العاملين إلى كل من اليمن والسودان وفلسطين من الدول العربية المرسلة للتحويلات على افتراض كونها تشكل 85 في المائة من إجمالي تحويلات العاملين التي استقبلتها في عام 2004. وبذلك تقدر نسبة تحويلات العاملين البيئية<sup>(10)</sup> العربية في عام 2004 بحوالي 32 في المائة من إجمالي تحويلات العاملين من الدول العربية المرسلة وحوالي 42 في المائة من إجمالي تحويلات العاملين إلى الدول العربية المستقبلية، الجدول رقم (2).

### الجدول رقم (2) مقارنة تحويلات العاملين البيئية العربية بالتدفقات المالية العربية الأخرى الواردة للدول العربية

(مليون دولار)					
2004	2003	2002	2001	2000	
24,079	19,435	16,517	15,717	14,353	إجمالي تحويلات العاملين إلى الدول العربية المستقبلية
31,831	30,028	30,077	29,155	28,275	إجمالي تحويلات العاملين من الدول العربية المرسلة
<b>10,194</b>	<b>8,460</b>	<b>7,671</b>	<b>7,359</b>	<b>7,154</b>	تحويلات العاملين البيئية العربية
42.3	43.5	46.4	46.8	49.8	نسبتها إلى إجمالي التحويلات إلى الدول المستقبلية (%)
32.0	28.2	25.5	25.2	25.3	نسبتها إلى إجمالي التحويلات من الدول المرسلة (%)
2,469	3,014	3,888	3,245	3,215	المساعدات الإنمائية العربية الميسرة
1,889	2,924	2,667	2,371	1,990	العمليات التمويلية للمؤسسات المالية العربية

المصدر : الملحقان (1/10) و(4/10)، وملاحق فصل العون الإنمائي العربي في التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة.

وبغرض إبراز أهمية تحويلات العاملين البيئية العربية، فقد تمت مقارنتها بحجم المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للدول العربية، حيث تبين أنها تجاوزت مجموع المساعدات الإنمائية العربية الميسرة والعمليات التمويلية للمؤسسات المالية العربية الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة 2004-2000. ويشير ذلك إلى أن تحويلات العاملين البيئية العربية تساهم بشكل ملموس في توفير التمويل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية المستقبلية للتحويلات، بينما تساهم العمالة العربية الوافدة في التنمية الاقتصادية والعمرائية في الدول العربية المرسلة لتحويلات العاملين.

<sup>(9)</sup> منظمة التجارة العالمية، "تقرير التجارة العالمية" (World Trade Report 2004)، وبنك الاستثمار الأوروبي (مارس 2006)، "Study on Improving the Efficiency of Workers Remittances in Mediterranean Countries".

<sup>(10)</sup> تعكس التقديرات المحتسبة قيمة التحويلات من خلال القنوات المنظمة ولا تشمل التحويلات التي تحول نقداً أو كسح استهلاكية، والتي تزيد كثيراً عن القيمة المحتسبة للتحويلات البيئية العربية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن حركة العملة البيئية العربية لم تأت بشكل أساسي نتيجة لاتفاقيات أو ترتيبات عربية جماعية بل كانت ناجمة عن قوى السوق وسياسات الهجرة في الدول العربية المستضيفة للعمالة. وقد يؤدي الانفتاح المتسارع للاقتصادات العربية على بعضها البعض في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وزيادة الاستثمارات الخارجية البيئية إلى زيادة الاعتماد التدريجي على العملة العربية المتخصصة بما يفيد جميع الاقتصادات العربية ويمكنها من مواجهة البطالة المتزايدة فيها وتحقيق مستويات أعلى من النمو.

## انعكاسات تدفقات تحويلات العاملين في الخارج على الاقتصادات العربية

بالنسبة للانعكاسات على اقتصادات الدول المستقبلية للتحويلات، تشكل تحويلات العاملين مصدراً هاماً للتدفقات النقدية لدعم الاستهلاك الخاص والاستثمار المحلي فيها. ولقد أظهرت الشواهد الإحصائية الواردة في تحليل قياسي أجري لغرض هذا الفصل، وجود ارتباط وثيق بين تحويلات العاملين والاستهلاك الخاص من جهة، وتحويلات العاملين مع الاستثمار المحلي، من جهة أخرى في الدول العربية المستقبلية للتحويلات، حيث تتساوى أو ترتفع درجة ارتباط تحويلات العاملين وإجمالي الاستثمار عن درجة ارتباط تحويلات العاملين بالاستهلاك الخاص في دول كالجزائر ومصر ولبنان والمغرب وتونس. ويعني ذلك أن تحويلات العاملين تتجه بشكل متساو تقريباً نحو الاستثمار ودعم الاستهلاك في تلك الدول، بينما تقل درجة الارتباط بالاستثمار عن درجة الارتباط بالاستهلاك الخاص في حالة الأردن وموريتانيا وعمان والسودان وسورية واليمن، ويعني ذلك أن تحويلات العاملين في تلك الدول تميل نحو دعم الاستهلاك العائلي لديها.

وفي جانب آخر، تتميز تحويلات العاملين عن بقية التدفقات المالية باستقرارها النسبي ويكون اتجاهاتها تعاكس دورة الأعمال<sup>(11)</sup> في اقتصادات الدول المستقبلية للتحويلات، أي أن تحويلات العاملين قد ترتفع عند حدوث تراجع في مستوى النشاط الاقتصادي من جراء حدوث صدمات مالية أو كوارث طبيعية أو نزاعات سياسية في الدول المستقبلية للتحويلات.

وتسهم تحويلات العاملين أيضاً في تحسين الجدارة الائتمانية للدولة المستقبلية للتحويلات، الأمر الذي يعزز قدرتها على الاقتراض من أسواق المال العالمية وبشروط أفضل. ذلك أن نسبة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات، التي تمثل أحد أهم مؤشرات قياس عبء المديونية، والذي تعتمد المؤسسات المالية الدولية لتقييم الجدارة الائتمانية، تتحسن عند احتساب تحويلات العاملين ضمن الصادرات. وقد أوضح تقرير البنك الدولي أن الجدارة الائتمانية في حالة لبنان، على سبيل المثال، تتحسن من (B-) دون احتساب تحويلات العاملين إلى (B+) عند احتسابها.

(11) Countercyclical.

ومن الانعكاسات الإيجابية الأخرى لتحويلات العاملين، إمكانية "توريق"<sup>(12)</sup> هذه التحويلات من خلال استبدالها بسندات قابلة للتداول في الأسواق الدولية، مما يؤدي أيضاً إلى تعزيز قدرة الدولة المستقبلية للتحويلات على الوصول إلى التمويل الخارجي وبالتالي تخفيض كلفة التمويل. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن توريق تحويلات العاملين خلال الفترة 2000-2004 قد أدى إلى جمع نحو 10.4 مليار دولار مقابل تحويلات العاملين إلى الدول النامية، وفي ظلها عدد من الإصلاحات واتخاذ الإجراءات التنظيمية التي تطلبها المصارف الاستثمارية ومؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية، فإن هذه الآلية تعتبر واعدة بالنسبة للدول التي تحصل على تحويلات عاملين ضخمة ومنظمة، وهو ما ينطبق على عدد من الدول العربية، إلى حد كبير.

أما فيما يخص أثر تحويلات العاملين على النمو الاقتصادي في الدول المستقبلية للتحويلات، فقد بينت الشواهد الإحصائية فيما يخص الدول العربية المستقبلية للتحويلات، وجود أثر إيجابي لتحويلات العاملين على النمو في عدد من الدول المستقبلية للتحويلات، لكونها أدت إلى زيادة مستوى دخل الفرد فيها، وبالتالي أسهمت في تقليص حدة الفقر وتقليل الفوارق في توزيع الدخل في هذه الدول. إلا أن تقرير البنك الدولي أشار إلى أن الشواهد الإحصائية في حالة الدول النامية لا تؤكد وجود تأثيرات إيجابية بصورة واضحة لتحويلات العاملين على معدلات النمو في غالبية الدول النامية، ويعزى ذلك إلى كون تحويلات العاملين قد تغطي الاحتياجات الاستهلاكية للأسر المستقبلية للتحويلات، وبالتالي قد لا تحفزها على البحث عن وظائف في سوق العمل. كما أن لتحويلات العاملين تأثيراتها السلبية على النمو في الدول المستقبلية للتحويلات في الأجل الأطول، وذلك عند الأخذ في الاعتبار تزايد هجرة العمالة الماهرة من الدول المستقبلية للتحويلات بحثاً عن دخول أعلى مجزية.

وبالنسبة للانعكاسات على اقتصادات الدول المرسله للتحويلات، ترتبط تحويلات العاملين بحجم العمالة الوافدة وبدرجة مهارتها ودورها المباشر في النشاط الاقتصادي. وبوجه عام تساهم هذه العمالة الأجنبية في الناتج المحلي الإجمالي من خلال دورها الإنتاجي المباشر كأحد عناصر الإنتاج وعن طريق زيادة الإنفاق على استهلاك السلع والخدمات، وبالتالي زيادة الطلب الكلي للدول المرسله للتحويلات. كما أن لتحويلات العاملين تأثيراتها الإيجابية في تنشيط الخدمات المصرفية للتحويل في الدول المرسله، حيث تؤدي تحويلات العاملين إلى تنويع وتطوير القنوات المنتظمة للتحويلات، وبالتالي زيادة كفاءة هذه الخدمات من حيث السرعة في تحويل الأموال وانخفاض التكلفة.

غير أن تحويلات العاملين تؤثر على وضع الحساب الجاري وميزان المدفوعات، ويتضح ذلك في حالة الدول العربية المرسله بشكل عام، وفي دول الخليج العربية بشكل خاص، عند مقارنة وضع الحساب الجاري في هذه الدول مع احتساب التحويلات بوضعه عند استثناء التحويلات، فعلى سبيل المثال، يلاحظ أن الحساب الجاري للدول العربية المرسله للتحويلات يتحول من عجز مقداره 2.3 مليار دولار في عام 1995 إلى فائض بنحو 22.5 مليار دولار عند

(12) Securitization of Remittances.

استثناء التحويلات. وبمقارنة وضع الحساب الجاري كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فبينما بلغت نسبة عجز الحساب الجاري 0.8 في المائة إلى الناتج المحلي للدول العربية المرسلة عام 1995، يتحول العجز إلى فائض في الحساب الجاري بعد استثناء التحويلات ليلعب نسبة 7.5 من الناتج المحلي الإجمالي لذلك العام. وكذلك الحال عند مقارنة الوضع في ميزان الحساب الجاري لدول الخليج العربية في عام 1995، حيث يتحول من فائض بنحو 1.1 مليار دولار وبنسبة 0.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى فائض بمقدار 25.5 مليار دولار وبنسبة 10.6 من الناتج، عند استثناء التحويلات. كذلك يزداد الفائض بالقيمة المطلقة وكنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ولدول الخليج العربية في عام 2004، عند استثناء التحويلات. وتبرز هذه المقارنة أعباء تحويلات العاملين في ميزان الحساب الجاري للدول العربية المرسلة لتحويلات العاملين، ومنها على الأخص دول الخليج العربية لاعتمادها الكبير على استيراد الخدمات المهنية. غير أنها تعكس في المقابل، ضخامة القيمة التي تضيفها العمالة الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي وأهمية إنتاجيتها في اقتصادات تلك الدول، الجدول رقم (3).

### الجدول رقم (3)

أهمية تدفقات تحويلات العاملين في ميزان الحساب الجاري للدول العربية المرسلة

عند استثناء التحويلات		مع احتساب التحويلات						
الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)		ميزان الحساب الجاري (مليون دولار)		الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)		ميزان الحساب الجاري (مليون دولار)		
2004	1995	2004	1995	2004	1995	2004	1995	
20.4	7.5	119,310	22,517	15.0	0.8-	87,479	2,272-	الدول العربية المرسلة
22.6	10.6	109,077	25,483	17.2	0.5	83,351	1,131	دول مجلس التعاون الخليجي

المصدر : الملحق (4/10) وملاحق التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة.

### التحديات التي تواجه اقتصادات الدول المستقبلية والمرسلة لتحويلات العاملين

بالنسبة للدول المستقبلية للتحويلات، يتمثل التحدي الأول في إعادة توجيه تحويلات العاملين التي تتم عبر القنوات غير المنظمة إلى القنوات الرسمية، وذلك من خلال التوصل إلى تخفيض تكاليف تحويل الأموال، والتي على الرغم من انخفاضها منذ عام 2000، إلا أنها لا تزال مرتفعة<sup>(13)</sup>. وتعزى أهمية هذا التحدي لكون نسبة عالية من تحويلات

(13) يبين تقرير البنك الدولي "الأفاق الاقتصادية العالمية عام 2006"، أن كلفة تحويل مبلغ 200 دولار من السعودية إلى باكستان تصل إلى 3.6 في المائة عبر مكاتب الصرافة و0.4 في المائة فقط من خلال المصارف. أما كلفة تحويل المبلغ نفسه من الإمارات إلى الهند فيبلغ حوالي 5.5 في المائة (من أصل المبلغ) عبر مكاتب الصرافة و5.2 في المائة من خلال المصارف وما بين 1 إلى 2 في المائة باستخدام الحوالة. غير أن نسبة رسوم التحويل تنخفض بشكل كبير مع ارتفاع المبالغ المحولة.

العاملين تتم حالياً خارج القنوات الرسمية، كما سبقت الإشارة إليه، الأمر الذي يضعف الآثار الإيجابية لتحويلات العاملين على القطاع المصرفي، وعلى الإيرادات الضريبية من خلال توسيع القاعدة الضريبية في الدول المستقبلية للتحويلات. ولتوجيه المزيد من التحويلات عبر القنوات غير الرسمية نحو القنوات الرسمية، من المفيد أن تعمل الدول المستقبلية للتحويلات على تحسين البيئة الاستثمارية فيها بشكل عام، وتطوير البنية التحتية للخدمات المصرفية كزيادة الانتشار المصرفي، وتطوير شبكة الصرف الألي، مما سيساعد على خفض تكاليف عملية تحويل الأموال وتسريع تسليمها للمرسل له.

أما التحدي الآخر، فيتمثل في أن تحويلات العاملين من الممكن أن تؤثر سلباً على حافز العمل بالنسبة للأسر المستقبلية لها، وبالتالي التأثير على معدلات النمو الاقتصادي فيها. ومن الممكن تخفيف ذلك الأثر السلبي بتوعية الأسر المستقبلية للتحويلات بأساليب توظيف الموارد المالية المتاحة لها. ويشار في هذا السياق، وعلى سبيل المثال، إلى أهمية إنشاء مؤسسات خاصة للتمويل الجزئي<sup>(14)</sup> في الدول المستقبلية للتحويلات، والتي يمكنها استقطاب التحويلات واستثمارها وتوفير حد أدنى منها ومن عوائد الاستثمارات بشكل منتظم للأسر المستلمة لتحويلات العاملين في الخارج. كما يمكن لهذه المؤسسات أيضاً الدخول في شراكات مع تلك الأسر في مشروعات صغيرة تثمر ليس فقط بالأرباح النقدية، ولكن أيضاً بإدماج تلك الأسر في سوق العمل بشكل تدريجي ومنتظم.

كما يمكن أيضاً أن تواجه الدول المستقبلية للتحويلات والتي تتجه نحو توريق تحويلات العاملين مخاطر من جراء أن هذا النوع من الدين يتسم عادة بدرجة عالية من عدم المرونة، مما يحد من قدرة هذه الدول على التوفيق بين الالتزامات المستحقة عليها من قبل مختلف الدائنين وإدارة تلك الالتزامات بأسلوب كفوء. كما يمكن أيضاً أن تواجه الدول المستقبلية للتحويلات مخاطر تتعلق بارتفاع التكاليف التي تتحملها الجهات المصدرة لسندات الدين من جراء تراجع قيمة العملة الوطنية أو ارتفاع أسعار الفائدة، مما يحد من قدرة تلك الجهات على الاستمرار في توفير خدمة توريق التحويلات. ويمكن للدول المستقبلية للتحويلات تذليل هذه العقبات من خلال وضع الحوافز الملانمة لتوريق تحويلات العاملين، مثل إبرام الاتفاقيات مع الجهات الدولية المعنية بتوريق تحويلات العاملين لضمان تقاسم أعباء هذه المخاطر بشكل عادل بين الدول المستقبلية للتحويلات وتلك الجهات.

أما بالنسبة للدول المرسلّة للتحويلات، فيتمثل التحدي الأول في تخفيض حجم تحويلات العاملين المرسلّة إلى الخارج وذلك من دون أن يؤثر على وتيرة النمو الاقتصادي وحاجات الاقتصاد إلى مختلف أنواع المهن والمهارات، الأمر الذي يتطلب تفعيل السياسات الاقتصادية المتعلقة بزيادة كفاءة سوق العمالة في جانبي العرض والطلب بما يؤدي إلى تخفيض حجم التحويلات المرتبطة بالعمالة الوافدة. إلا أن ذلك يتطلب وقتاً طويلاً لكي تتوصل سياسات إصلاح سوق العمل إلى تحقيق التوازن المنشود بين العمالة الوطنية التي يتعين توظيفها والعمالة الوافدة المنتجة والتي يحتاجها الاقتصاد.

(14) Microfinance

وفي الأجلين القصير والمتوسط، فإنه يفضل الاستمرار في تشجيع العمالة الوافدة على تخفيض حجم تحويلاتها المرسله إلى الخارج والاحتفاظ بها في الدول التي تقيم فيها هذه العمالة، وذلك من خلال توسيع المجالات المتاحة أمام هذه العمالة في استثمار مدخراتها في هذه الدول. ويذكر في هذا الصدد وعلى سبيل المثال، الجهود التي بذلتها بعض دول الخليج العربية خلال السنوات الأخيرة للسماح للعمالة الوافدة بالاستثمار في أسواق الأوراق المالية. غير أن التشريعات والضوابط المتعلقة بالسماح للعمالة الوافدة بالاستثمار في الدول المرسله للتحويلات، يتعين أن تكون واضحة وشفافة في معظم الأنشطة الاقتصادية المتاحة للاستثمار فيها، وأن يتم تقليل الشروط والضوابط التي تحد من فرص الاستثمار للعمالة الوافدة.

ويتمثل التحدي الآخر في تقليص كلفة تحويل الأموال المرسله، ذلك أن الكلفة المرتفعة لتحويلات العمالة المرسله إلى الخارج تؤدي إلى لجوء العمالة الوافدة إلى إرسال مدخراتها إلى الخارج عن طريق القنوات غير المنظمة من خلال نقلها بصورة نقدية سائلة مع المعارف والأقارب إلى الخارج. وقد يتعين في هذا الإطار أن تقوم السلطات النقدية في الدول المرسله للتحويلات المطلوبة بتشجيع العمالة الوافدة على إرسال تحويلاتها عبر القنوات المنظمة من خلال اتخاذ الإجراءات المشار إليها بالنسبة للدول المستقبلية.

## دور السياسات الاقتصادية

بالنسبة للدول المستقبلية لتحويلات العاملين، يشكل منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات والمعاملة التفضيلية أكثر السياسات شيوعاً لدى هذه الدول لاجتذاب التحويلات. وعلى الرغم من أن الإعفاءات والحوافز تؤدي إلى زيادة التحويلات النقدية والعينية (في شكل السماح بإدخال سلع معفاة من الجمارك عند عودة العمالة الوافدة)، إلا أن مثل هذه السياسات تشجع، في المقابل، التهرب الضريبي وتوجيه موارد العاملين بالخارج نحو استخدامات أقل إنتاجية. وفي جانب السياسات الداعمة لتعظيم الاستفادة من الفرص الاستثمارية في الدول المستقبلية للتحويلات بشكل عام، فإنها تشمل توحيد وتحرير أسعار الصرف وتحرير الخدمات المصرفية والمالية والسماح لفروع البنوك المحلية من الدول المستقبلية للتحويلات بالتواجد في أسواق الدول المرسله للتحويلات، وعلى وجه الخصوص تلك التي تستضيف أعداداً كبيرة من عمالة الدولة المعنية. ويتوقع أن تؤدي هذه السياسات مجتمعة إلى تخفيض تكلفة تحويل الأموال وتسريع عملية التحويل، وتوجيه التحويلات التي تتم عبر القنوات غير الرسمية نحو القنوات الرسمية. كما أن من شأن تطوير خدمات القطاع المصرفي في الدول المستقبلية للتحويلات، أن يعزز من قدرة ومرونة العاملين في الخارج في إدارة مدخراتهم من خلال فتح حسابات وودائع بالعملات الأجنبية والوطنية في دولهم الأصل وفي دول الإقامة، مما يسمح لهم بتوجيهها بسهولة نحو دعم واستهلاك أسرهم والاستفادة من الفرص الاستثمارية سواء في دولهم الأصل أو في دول الإقامة. بالإضافة، يمكن للعاملين في الخارج الاستفادة من موارد القطاع المالي والمصرفي من خلال تسهيل عمليات الاقتراض في كلا الدولتين (المرسله والمستقبلية للتحويلات) بما يؤدي إلى توسيع فرص الاستثمار وتعظيم الآثار الإيجابية لتحويلات العاملين في تنمية وتطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول المستقبلية للتحويلات.

أما بالنسبة للدول المرسلّة لتحويلات العاملين، فإن تطوير الإطار القانوني لتعزيز المنافسة بين مقدمي خدمات تحويل الأموال من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض التكاليف وتحسين مستوى خدمات التحويلات ويساعد في خلق ظروف تشجيعية للقنوات الرسمية للتحويلات تمكنها من أن تكون تنافسية في مقابلة قنوات التحويلات غير الرسمية أو غير المنظمة.

وبالنسبة للسياسات التي تستهدف تعظيم مساهمة العمالة الوافدة في اقتصادات الدول المرسلّة للتحويلات، فإن تطوير وتحديد الإطار القانوني بما يسمح للعمالة الوافدة بالاستثمار في شتى المجالات الاقتصادية ومنها حق التملك، من شأنه أن يعزز الاقتصاد ويسهم في استقرار أسواق المال في الدول المرسلّة للتحويلات. غير أن تعظيم مساهمة العمالة الوافدة في الاقتصاد يتأثر كثيراً بسياسات الهجرة وتوطين الوظائف التي تتبعها الدول المرسلّة للتحويلات. ففي حالة دول الخليج العربية، على سبيل المثال، فقد تبنت سياسات توطين الوظائف التي تهدف إلى إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة، وتتخذ أشكالاً متنوعة مثل استخدام العمالة الوافدة لممارسة أنشطة محددة، فعلى سبيل المثال، قامت الإمارات بتحديد نسب لتوطين وظائف تزداد حصتها سنوياً في قطاع المصارف التجارية، كما قامت السعودية بتحديد نحو 34 مهنة لا يمكن شغلها من قبل العمالة الوافدة، ويجري التخطيط لإضافة 22 مهنة أخرى إلى هذه المجموعة. وتواجه سياسات التوطين عدداً من التحديات يتمثل بعضها في مدى ترابطها مع سياسة التعليم ونجاحها في توفير كوادر مواطنة مؤهلة لإحلالها محل العمالة الوافدة، خصوصاً في التخصصات عالية التقنية. كذلك فإن نسبة كبيرة من وظائف العمالة الوافدة تعتبر وظائف غير ماهرة ورواتبها متدنية وبالتالي لن تكون جاذبة للعمالة الوطنية. وفي النهاية، فإن نجاح سياسة توطين الوظائف في الإسهام في حل مشكلة البطالة في دول الخليج العربية يبقى مرتبطاً بمدى الحفاظ على التوازن والاستقرار في سوق العمل وعلى القدرة التنافسية لهذه الدول على المستوى العالمي.

## الخلاصة

تناول هذا الفصل تحليلاً للتطورات في تدفقات تحويلات العاملين في الخارج من جانبي الدول العربية المستقبلية والدول العربية المرسلّة للتحويلات. فمن جانب الدول المستقبلية، تشكل تحويلات العاملين أهمية متزايدة كإحدى المصادر الرئيسية للتدفقات المالية الخارجية الواردة وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني. أما من جانب الدول المرسلّة، فإن تحويلات العاملين إلى الخارج وعلى الرغم من أنها تمثل بنداً هاماً في موازين مدفوعاتها، إلا أنها تعكس في المقابل ضخامة القيمة التي تضيفها العمالة الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي وأهمية إنتاجيتها في اقتصادات تلك الدول.

ومن منطلق آخر، استعرض الفصل أهمية تحويلات العاملين بين الدول العربية وذلك بمقارنتها بالمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من الدول العربية وكذلك أيضاً بالعمليات التمويلية للمؤسسات المالية العربية في الدول المستقبلية، حيث تبين أن حجمها يزيد عن ضعف مجموع المساعدات الإنمائية والعمليات التمويلية العربية، الأمر الذي يبرز أهمية تحويلات العاملين بين الدول العربية كأحد المداخل الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

وعلى الرغم من أن انتقال العاملين بين الدول العربية كان ولا يزال تحكمه قوى السوق وسياسات الهجرة وتوطين الوظائف في الدول العربية المستضيفة للعمالة الأجنبية، إلا أن التعاون الاقتصادي العربي يمكن أن يلعب دوراً فاعلاً في تحرير الانتقال المؤقت للعاملين بين الدول العربية. ذلك أن الانتقال المؤقت للعاملين المهنيين وذوي المهارات يشكل الوسيلة الرابعة<sup>(15)</sup> لتوريد الخدمات التجارية المنصوص عليها في الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (جاتس)، والتي تتفاوض الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية حالياً بشأن توسيع مجالات تحريرها، وذلك في إطار مفاوضات جولة الدوحة، حيث أنه وعلى الرغم من أهمية مشاركة الدول العربية في مفاوضات هذه الجولة، إلا أن العمل على تحرير حركة انتقال العاملين المهنيين بين الدول العربية في إطار الاتفاق على برنامج تنفيذي سيسهم في تفعيل حركة انتقال العمالة العربية.

ويذكر في هذا الصدد، أن من أبرز فوائد البرنامج التنفيذي المقترح لاستقبال العمالة العربية المؤقتة، أنه سيوفر ظروف عمل أكثر رعاية للعامل العربي وبالتالي سيدعم قدراته التنافسية في أسواق العمل في الدول العربية، بما سيجعلها منفتحة على بعضها البعض، وبالتالي سيعزز التعاون بين الدول المصدرة والدول المستقبلة للعمالة في إدارة تنقل العمالة المؤقتة في إطار ضوابط ونظم مقبولة من قبل الدول المشاركة في البرنامج المقترح. كما من شأن ذلك كله أن يؤدي إلى توسيع فرص التشغيل في الاقتصادات العربية ورفع مستوى معيشة القوى العاملة العربية.

وفي نهاية المطاف، فإن التعاون العربي من أجل تحرير انتقال العاملين المهنيين في إطار برنامج تنفيذي تنفق الدول العربية عليه سيعزز الإنجازات التي حققتها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في مجال تحرير التجارة السلعية البينية، ويواكب الزيادات الملحوظة التي تشهدها حالياً التدفقات الاستثمارية المباشرة بين الدول العربية. ومن شأن ذلك أيضاً أن يؤدي إلى تسريع مسيرة التكامل الاقتصادي العربي الذي أصبح أمراً حيوياً لتعظيم استفادة الاقتصادات العربية من اندماجها في الاقتصاد العالمي والذي من أبرز سماته التكامل المتسارع للأسواق الدولية من خلال إقامة التكتلات الاقتصادية الإقليمية الكبيرة.

<sup>(15)</sup> تعرف اتفاقية (جاتس) تجارة الخدمات من خلال الوسيلة الرابعة (Mode 4) بأنها الخدمات التي يتطلب تصديرها الانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين، ومثال ذلك التنقل المؤقت للأفراد المهنيين كالأطباء والمحاسبين واستشاريين في القانون، الخ. وعلى الرغم من أن الجاتس لا تحدد فترة العمل المؤقت، فإن الاتفاقيات الثنائية، وعلى سبيل المثال "برنامج استقبال العمالة" بين الولايات المتحدة والمكسيك يحدد هذه الفترة المؤقتة بين شهر إلى ثلاث سنوات.

ملحق (1/10) : تحويلات العاملين إلى الدول العربية المستقبلية للتحويلات  
الفترة 1990-2005

(مليون دولار أمريكي)

التغير (%) 2004-2001	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
15.9	2,500	2,330	2,201	2,143	2,011	1,845	1,752	1,624	1,819	1,702	1,441	1,094	1,040	844	448	449	الأردن
54.5	1,242	1,432	1,250	1,071	927	796	761	718	685	736	680	629	446	531	525	551	تونس
267.2	غ.م	2,460	1,750	1,070	670	790	790	1,060	1,060	880	1,120	1,395	1,140	1,390	1,290	352	الجزائر
0.0	غ.م	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	15	16	16	10	10	جزر القمر
92.9	1,679	1,580	1,218	1,086	819	669	665	687	420	222	346	107	75	124	45	62	السودان
30.9	غ.م	855	676	610	653	656	663	725	728	313	339	535	352	550	350	385	سورية
2.6	غ.م	40	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	عمان
142.3	4,257	5,592	3,507	2,544	2,308	2,110	1,870	1,225	1,225	1,225	1,225	2,165	2,050	2,016	1,895	1,818	لبنان
2,290.0	248	239	243	197	10	9	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	ليبيا
14.8	غ.م	3,341	2,961	2,893	2,911	2,852	3,235	3,370	3,697	3,107	3,226	3,672	5,664	6,104	4,054	4,284	مصر
29.4	غ.م	4,221	3,614	2,877	3,261	2,161	1,938	2,011	1,893	2,165	1,970	1,827	1,959	2,170	1,990	2,006	المغرب
0.0	غ.م	2	2	2	2	2	2	2	3	4	5	5	2	50	12	14	موريتانيا
0.9-	1,283	1,283	1,270	1,294	1,295	1,288	1,223	1,202	1,169	1,134	1,080	1,059	1,039	1,018	998	1,498	اليمن
13.4-	غ.م	692	692	679	799	1,124	1,138	1,082	837	597	626	486	..	..	..	..	فلسطين
<b>52.9</b>	<b>11,209</b>	<b>24,079</b>	<b>19,435</b>	<b>16,517</b>	<b>15,717</b>	<b>14,353</b>	<b>14,088</b>	<b>13,757</b>	<b>13,587</b>	<b>12,136</b>	<b>12,121</b>	<b>13,042</b>	<b>13,841</b>	<b>14,865</b>	<b>11,656</b>	<b>11,468</b>	إجمالي الدول المستقبلية

غ.م : غير متوفرة.

المصدر :

- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، الكتاب السنوي، عدة نشرات.

- استبيان التقرير الاقتصادي الموحد لعامي 2005 و 2006.

- البنك الدولي، قاعدة بيانات "Global Economic Prospects 2006".

- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة التعاون، تحويلات العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون- محدوداتها وآثارها الاقتصادية، العدد 59، يونيو 2004، صفحة 22-23.

ملحق (2/10) : نسبة تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المستقبلية  
الفترة 1990-2005

(نسبة مئوية)

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
19.67	20.44	21.59	22.36	22.40	21.81	21.50	20.53	25.10	24.57	21.67	18.00	18.95	16.42	10.68	10.79	الأردن
4.31	4.90	4.65	4.63	4.62	4.10	3.82	3.58	3.62	3.76	3.77	4.03	3.05	3.43	4.04	4.38	تونس
..	2.89	2.57	1.88	1.21	1.44	1.63	2.20	2.20	1.88	2.66	3.32	2.29	2.90	2.82	0.57	الجزائر
..	3.25	3.80	4.84	5.45	5.88	5.38	5.58	5.66	5.22	5.17	8.06	6.06	6.02	4.05	4.00	جزر القمر
5.90	7.18	6.37	6.59	5.61	5.11	6.34	7.42	4.46	3.09	7.11	1.77	1.34	2.14	0.37	0.25	السودان
..	3.49	3.12	2.95	3.23	3.47	3.95	4.52	4.38	1.78	2.04	3.49	2.56	4.18	2.80	2.77	سورية
..	0.16	0.18	0.19	0.20	0.20	0.25	0.28	0.25	0.26	0.28	0.30	0.31	0.33	0.34	0.33	عمان
19.31	25.69	17.63	13.78	13.52	12.65	11.34	7.58	8.24	9.43	11.01	23.76	27.21	36.36	42.57	64.67	لبنان
0.60	0.75	0.99	0.97	0.03	0.03	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	ليبيا
..	4.26	3.63	3.37	3.22	2.92	3.57	3.97	4.72	4.59	5.36	7.11	12.08	14.62	11.84	12.10	مصر
..	8.44	8.25	7.94	9.84	6.49	5.50	5.61	5.67	5.91	5.94	6.02	7.31	7.63	7.15	7.58	المغرب
..	0.13	0.15	0.18	0.18	0.21	0.21	0.20	0.28	0.37	0.47	0.49	0.21	4.35	1.06	1.37	موريتانيا
7.87	9.29	10.70	12.02	12.96	13.35	16.12	19.23	17.16	19.82	20.94	21.76	18.60	15.11	14.62	16.66	اليمن
..	15.51	16.39	17.96	19.32	25.30	25.19	25.39	20.01	15.39	17.51	16.34	..	..	..	..	فلسطين
	<b>6.03</b>	<b>5.47</b>	<b>5.10</b>	<b>4.84</b>	<b>4.32</b>	<b>4.61</b>	<b>4.65</b>	<b>4.65</b>	<b>4.42</b>	<b>4.90</b>	<b>5.78</b>	<b>6.25</b>	<b>6.69</b>	<b>5.47</b>	<b>5.63</b>	إجمالي الدول المستقبلية

المصدر : الملحق (أ-1) بيانات الناتج المحلي الإجمالي من التقرير الاقتصادي الموحد لعام 2006 وأعوام سابقة.

ملحق (3/10) : مصادر تحويلات العاملين إلى الدول العربية المستقبلية للتحويلات

عام 2004

(1) المغرب		مصر		(1) لبنان		(1) سورية		(1) الجزائر		تونس		(1) الأردن		
الحصة %	مليون دولار	الحصة %	مليون دولار	الحصة %	مليون دولار	الحصة %	مليون دولار	الحصة %	مليون دولار	الحصة %	مليون دولار	الحصة %	مليون دولار	
8	337.7	45	1503.5	45	2516.4	65	555.8	7	172.2	10	143.2	85	1944.0	الدول العربية
85	3587.9	11	367.5	10	559.2	5	42.8	88	2164.8	85	1217.2	5	114.4	الاتحاد الأوروبي
4	168.8	32	1069.1	25	1398.0	10	85.5	1	24.6	1	14.3	7	160.1	أمريكا الشمالية
3	126.6	12	400.9	20	1118.4	20	171.0	4	98.4	4	57.3	3	68.6	دول أخرى
<b>100</b>	<b>4,221</b>	<b>100</b>	<b>3,341</b>	<b>100</b>	<b>5,592</b>	<b>100</b>	<b>855</b>	<b>100</b>	<b>2,460</b>	<b>100</b>	<b>1,432</b>	<b>100</b>	<b>2,287</b>	<b>إجمالي التحويلات المستقبلية</b>

(1) حصة الاتحاد الأوروبي مشتقة من تقرير بنك الاستثمار الأوروبي.

المصدر : مصادر وطنية بالنسبة لتونس ومصر، ومصادر دولية أخرى منها تقرير بنك الاستثمار الأوروبي عن تحويلات العاملين من دول البحر المتوسط

عام 2003، ومنظمة التجارة العالمية - تقرير التجارة العالمية عام 2004.

ملحق (4/10) : تحويلات العاملين من الدول العربية المرسلة للتحويلات  
الفترة 1990-2005

(مليون دولار أمريكي)

التغير (%) 2004-2001	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
40.9	349	272	227	194	193	197	204	207	200	100	107	93	78	86	61	71	الأردن
18.9	5,372	4,648	4,389	4,139	3,910	3,676	3,635	3,431	3,187	3,569	3,242	3,105	2,833	2,794	2,479	2,424	الإمارات
13.0-	غ.م	1,120	1,082	872	1,287	1,013	856	725	635	559	593	506	465	545	671	627	البحرين
10.4-	غ.م	13,555	14,783	15,854	15,120	15,390	13,958	14,934	15,014	15,493	16,594	18,078	15,696	13,379	13,728	11,221	السعودية
7.1	469	485	510	452	453	443	377	5	0	0	1	0	0	0	0	2	السودان
19.1	غ.م	1,825	1,672	1,602	1,532	1,451	1,438	1,467	1,501	1,371	1,498	1,326	1,384	1,181	871	817	عمان
44.5	غ.م	2,176	1,594	1,483	1,506	1,354	1,259	1,248	1,187	1,142	1,071	1,025	1,162	1,085	962	1,132	قطر
34.6	2,647	2,402	2,144	1,925	1,784	1,734	1,731	1,611	1,375	1,376	1,354	1,331	1,229	829	426	770	الكويت
60.7	3,287	4,233	2,840	2,521	2,634	2,447	2,201	..	..	..	..	..	..	..	..	..	لبنان
49.9	1,083	1,007	727	971	672	463	213	208	192	328	268	283	324	394	409	446	ليبيا
68.8	37	108	60	64	64	107	27	43	41	60	61	68	94	94	125	106	اليمن
9.2	13,244	31,831	30,028	30,077	29,155	28,275	25,899	23,879	23,332	23,998	24,789	25,815	23,265	20,387	19,732	17,616	إجمالي الدول المرسلة

غ.م : غير متوفرة.

المصدر :

- صندوق النقد الدولي، احصاءات ميزان المدفوعات، الكتاب السنوي، عدة نشرات.
- استبيان التقرير الاقتصادي الموحد لعامي 2005 و 2006.
- البنك الدولي، قاعدة بيانات "الأفاق الاقتصادية العالمية 2006".
- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة التعاون، تحويلات العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون- محدداتها وآثارها الاقتصادية، العدد 59، يونيو 2004، صفحة 22-23.

ملحق (5/10) : نسبة تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول المرسلّة  
الفترة 1990-2005

(نسبة مئوية)

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
2.75	2.39	2.23	2.02	2.15	2.33	2.50	2.62	2.76	1.44	1.61	1.53	1.42	1.67	1.45	1.71	الأردن
4.02	4.37	4.96	5.52	5.62	5.21	6.59	7.07	6.23	7.44	7.57	8.11	7.92	7.89	7.31	7.20	الإمارات
..	10.02	11.16	10.32	16.23	12.71	12.93	11.72	10.00	9.16	10.14	9.09	8.94	11.47	14.54	13.84	البحرين
..	5.41	6.89	8.41	8.26	8.17	8.67	10.23	9.10	9.82	11.65	15.04	13.24	10.85	11.63	9.61	السعودية
1.65	2.20	2.67	2.74	3.10	3.38	3.59	0.05	0.00	0.00	0.02	0.00	0.00	0.00	0.00	0.01	السودان
..	7.37	7.68	7.88	7.68	7.31	9.15	10.41	9.48	8.97	10.85	10.26	11.08	10.11	7.68	6.99	عمان
..	6.68	6.77	7.66	8.59	7.62	10.16	12.17	10.51	12.61	13.16	13.90	16.24	14.19	13.97	15.38	قطر
3.28	4.05	4.48	5.05	5.11	4.60	5.75	6.21	4.55	4.37	5.00	5.37	5.12	4.17	3.93	4.21	الكويت
14.91	19.45	14.27	13.66	15.44	14.67	13.35	..	..	..	..	..	..	..	..	..	لبنان
2.60	3.15	2.96	4.76	2.24	1.34	0.70	0.65	0.52	1.00	0.88	1.03	1.12	1.09	1.10	1.36	ليبيا
0.23	0.78	0.51	0.59	0.64	1.11	0.36	0.69	0.60	1.05	1.18	1.40	1.68	1.40	1.83	1.18	اليمن
	<b>5.44</b>	<b>6.11</b>	<b>7.07</b>	<b>7.05</b>	<b>6.66</b>	<b>7.31</b>	<b>7.41</b>	<b>6.56</b>	<b>7.20</b>	<b>8.62</b>	<b>9.83</b>	<b>9.08</b>	<b>7.78</b>	<b>7.88</b>	<b>6.70</b>	إجمالي الدول المرسلّة

المصدر : الملحق (10-أ) بيانات الناتج المحلي الإجمالي من التقرير الاقتصادي الموحد لعام 2006، وأعوام سابقة.